الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية
الإدارة العامة للعلاقات العامة

علاقة مصرية سنغالية ٢٠٢٢

إعداد : أ/ إنجى إبراهيم إمام

إشراف: د/ أمانى إسماعيل

مدير عام الإدارة العامة للعلاقات العام

التاريخ: ٢٠٢٢/٢/٩

مقدمـــة:-

تربط مصر والسنغال علاقة صداقة تاريخية، حيث كانت مصر من أوائل الدول التي إعترفت بجمهورية السنغال فور إستقلالها، وتم تبادل العلاقات الدبلوماسية معها منذ عام ١٩٦٠، الأمر الذي خلق علاقة قوية بين البلدين وساهمت العلاقة القديمة بين الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والرئيس سنجور في تعزيز هذه العلاقة بين البلدين.

واستمراراً لعمق العلاقات بين البلدين أكد الرئيس السيسي إنفتاح مصر على أشقائها الأفارقة، وفي مقدمتهم السنغال، وتطلعها لتطوير التعاون معها على جميع الأصعدة، كما تشهد العلاقات بين البلدين تناميا مطردا على جميع المستويات وتوافق الرؤى تجاه القضايا الدولية، والتعاون في المحافل الدولية والإقليمية، ولا سيما الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والإتحاد الإفريقي وتجمع الساحل والصحراء، فضلاً عن مبادرة "النيباد" للتنمية في إفريقيا.

قمة "مصرية ـ سنغالية" ٠٠ بقصر الإتحادية:-

استقبل السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي السبت الموافق ٢٩ يناير ٢٠٢٢، بقصر الاتحادية الرئيس ماكي سال رئيس جمهورية السنغال، حيث أقيمت مراسم الاستقبال الرسمي وتم عزف السلامين الوطنيين واستعراض حرس الشرف.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير باسم راضي بأن اللقاء شهد عقد مباحثات منفردة أعقبتها مباحثات موسعة بين وفدي البلدين، حيث رحب السيد الرئيس بأخيه الرئيس "ماكي سال" في مصر، معرباً سيادته عن التقدير للعلاقات التاريخية الوثيقة والتعاون المشترك التي تربط بين البلدين الشقيقين، ومؤكداً حرص مصر على تعزيز العلاقات وترسيخ التعاون الاستراتيجي مع السنغال في شتي المجالات لإقامة شراكة مستدامة بين البلدين، خاصةً في ضوء أهمية الدور السنغالي بمنطقة غرب أفريقيا، بما يعكس مزيداً من التنسيق والتعاون فيما يتعلق بقضايا الأمن الإقليمي والعمل التكاملي لإرساء السلام والاستقرار في القارة الأفريقية.

وعلى صعيد العلاقات الثنائية؛ أشاد السيد الرئيس بمجمل العلاقات مع السنغال على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، فضلاً عن تنامي التعاون بين البلدين في مجال بناء القدرات في إطار إيمان مصر بأهمية الاستثمار في الموارد البشرية بالقارة، مؤكداً سيادته أهمية مواصلة العمل على تطوير مشروعات التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين خلال الفترة المقبلة، خاصةً ما يتعلق بتعزيز التبادل التجاري والاستثمارات المصرية في مختلف المجالات.

من جانبه، أعرب رئيس السنغال عن تقدير بلاده للعلاقات التاريخية المتميزة مع مصر، مؤكداً الحرص على تطوير تلك العلاقات في مختلف المجالات، لاسيما التعاون التجاري والاقتصادي، ليتناسب مع عمق وتميز العلاقات السياسية بين البلدين، ومشيداً في هذا الإطار بنشاط الشركات المصرية في السنغال في قطاعات التشييد والبناء والسياحة والبنية الأساسية، مع الإعراب عن تطلعه لزيادة الاستثمارات المصرية في بلاده، فضلاً عن تعظيم الدعم الفني الذي تقدمه مصر لأبناء السنغال في مجالات بناء القدرات، خاصةً في ضوء الطفرة التنموية الهائلة التي تشهدها مصر حالياً والمشروعات القومية الكبرى الجارية والمخطط إنشاؤها.

كما أكد الرئيس "ماكي سال" الحرص على الاستفادة من الجهود والتجربة والرؤية المصرية لتعزيز العمل الأفريقي المشترك وقيادة دفة الاتحاد الأفريقي، خاصةً في ضوء قرب تسلم السنغال لرئاسة الاتحاد خلال القمة الأفريقية السنوية المقبلة، إلى جانب ما تشهده القارة الأفريقية بشكل عام، ومنطقتي الساحل وشرق أفريقيا على وجه الخصوص، من تحديات متلاحقة ومتزايدة، الأمر الذي يفرض تكثيف التعاون والتنسيق مع مصر وقيادتها على خلفية الثقل المحوري الذي تمثله مصر في المنطقة والقارة بأسرها على صعيد صون السلم والأمن، وكذا المواقف المصرية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي، والتي دوماً ما تنعكس على الدعم المصري الكبير لمختلف دول القارة على شتى الأصعدة.

وأضاف المتحدث الرسمي أن اللقاء بين الرئيسين تناول أيضاً التباحث حول آخر التطورات الإقليمية ذات الاهتمام المتبادل، خاصةً قضية سد النهضة، حيث تم التوافق على تعزيز التنسيق والتشاور الحثيث المشترك لمتابعة التطورات في هذا الصدد، لا سيما في ضوء قرب تسلم السنغال رئاسة الاتحاد الأفريقي للعام الجاري وكذا رؤية مصر المستندة إلى كون نهر النيل مصدراً للتعاون والتنمية وشريان حياة جامع لشعوب دول حوض النيل، حيث أكدت على أهمية التوصل لاتفاق قانوني عادل ومتوازن وملزم ينظم عملية ملء وتشغيل سد النهضة وفقاً لقواعد القانون الدولي ومخرجات مجلس الأمن في هذا الشأن، وذلك في إطار زمني مناسب ودون أية إجراءات منفردة.

كما تم مناقشة سبل تعزيز التعاون بين البلدين الشقيقين خلال الفترة القادمة في مجال مكافحة الارهاب في منطقة الساحل، والارتقاء بقدرات القوات العسكرية الوطنية في المنطقة لمواجهة التنظيمات الإرهابية، أخذاً في الاعتبار الجهود التي تقوم بها مصر لمكافحة الإرهاب من خلال إقامة الدورات التدريبية لبناء مؤسسات دول الساحل والقارة ككل، وكذا رفع قدراتها في شتى المجالات الفنية والعسكرية، فضلاً عن برامج مكافحة الفكر المتطرف المقدمة عن طريق مختلف المؤسسات المصرية الدينية العريقة بهدف إعلاء قيم الإسلام الوسطي المعتدل على مستوى القارة الأفريقية.

وفي ختام المباحثات ، شهد الرئيسان مراسم التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون بين البلدين الشقيقين ومنها:-

١. مذكرة تفاهم للتعاون فى مجال الكهرباء والطاقة المتجددة وقعه من الجانب المصرى الدكتور/ محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة ومن الجانب السنغالى صوفى جلاديما وزيرة البترول والطاقة السنغالية .

٢. مذكرة تفاهم للتعاون فى مجال الآثار بين المجلس الأعلى للآثار بجمهورية مصر العربية ومتحف الحضارات الإفريقية التابع لوزارة الثقافة السنغالية، وقعه من الجانب المصرى الدكتور/ خالد العنانى وزير السياحة والآثار ومن الجانب السنغالى/ أيساتا تال سال وزيرة الشئون الخارجية والسنغاليين بالخارج.
٣. توقيع مذكرة تفاهم للتعاون فى المجال الثقافي، وقعه من الجانب المصرى الدكتورة/ إيناس عيد الدايم، وزيرة الثقافة ومن الجانب السنغالي/ أيساتا تال سال، وزيرة الشئون الخارجية والسنغاليين بالخارج .
٤. اتفاقية تعاون بين مصر والسنغال فى مجال الرياضة، وقعه من الجانب المصرى سامح شكرى وزير الخارجية، ومن الجانب السنغالى أيساتا تال سال وزيرة الشئون الخارجية والسنغاليين بالخارج.
٥. اتفاقية تعاون بين البلدين للاعفاء المتبادل للتأشيرات لحاملى جوازات السفر الدبلوماسية وقعه من الجانب المصرى سامح شكرى وزير الخارجية ومن الجانب السنغالى أيساتا تال سال وزيرة الشئون الخارجية والسنغاليين بالخارج.

مصر والسنغال علاقة صداقة تاريخية

شهدت مصر والسنغال على مدار السنوات عدة لقاءات تاريخية ومنها:-

- **يناير ٢٠٢٢** إستقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي نظيره السنغالي ماكي سال، بقصر الإتحادية، وتناول اللقاء بحث تعزيز العلاقات الثنائية خلال الفترة القادمة فى شتى المجالات مؤكدا على عزم دفع العلاقات من خلال التبادل التجارى وتشجيع الإستثمارات المتبادلة.
- **مايو ٢٠٢١** التقى الرئيس السيسي بالرئيس السنغالي ماكي سال، في باريس حيث ناقشا المستجدات الخاصة بعدد من الملفات القارية.
- **فى بداية ٢٠٢٠** اهتمت وزارة الثقافة السنغالية بحضور افتتاح معرض القاهرة الدولى للكتاب ، ومن ثم حضور الندوات والفعالات الثقافية ، والتعرف على الأدب المصرى والالتقاء بالكتاب والشعراء لتوطيد العلاقات المصرية السنغالية .
- **ديسمبر ٢٠١٩** استقبل ماكى سال رئيس السنغال الرئيس عبد الفتاح السيسى وبحث الجانبان سبل تعميق التعاون الثنائي في مجال مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف في القارة الإفريقية، وذلك على الصعيد الأمني وتبادل المعلومات، وكذلك الصعيد الفكري.
- **نوفمبر ٢٠١٧** شارك مساعد وزير الخارجية المصرى للشئون الأفريقية فى أعمال منتدى داكار للسلم والأمن فى أفريقيا.
- **٢٠١٦** استلم الرئيس عبد الفتاح السيسى رسالة من رئيس السنغال تتضمن اهتمام بلاده بتعزيز التعاون الثنائى مع مصر فى مختلف المجالات.
- **نوفمبر ٢٠١٤** شاركت مصر في القمة الخامسة عشرة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية التي انعقدت بالعاصمة السنغالية داكار.
- **منذ عام ٢٠١٤** وتشارك مصر سنويا فى منتدى داكار الدولى حول السلم والأمن فى أفريقيا ، والذى أطلقه الرئيس السنغالى ماكى سال.
- مصر من اوائل الدول التى اعترفت بجمهورية السنغال فور استقلالها وتم تبادل العلاقات الدبلوماسية معها **منذ عام ١٩٦٠**.

علاقات اقتصادية وثيقة بين ثانى أكبر اقتصادات أفريقيا ورابع اقتصاد فى الإيكواس[1]:-

الإقتصاد المصرى هو ثانى أكبر اقتصاد داخل أفريقيا، وفقًا لما ذكره البنك الدولي، فى المقابل السنغال هى رابع أكبر اقتصاد فى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «الإيكواس»، وهى مُنظمة سياسية واتحاد اقتصادى إقليمى يتكون من ١٥ دولة تقع غرب أفريقيا. فى نفس الوقت تتمتع مصر بعضوية الإيكواس بصفتها عضوًا مراقبًا رغم أنها ليست من دول غرب أفريقيا، الأمر الذى يرجع إلى أهمية الدور المصرى فى كل أنحاء القارة الأفريقية. من هذا المنطلق تبدو آفاق التعاون بين مصر والسنغال واسعة، خاصة ان أفريقيا إحدى الأسواق الجغرافية المستهدفة للصادرات المصرية، كما تمتاز القارة بسهولة نفاذ المنتجات المصرية إليها، وتملك السنغال مقومات تجعل منها واحدة من الدول المتقدمة على مستوى القارة، إذ تحتوى على احتياطات من الفوسفات وخام الحديد والذهب والتيتانيوم، وزراعيا تشتهر بالفول السودانى والسمك، والذرة الرفيعة والأرز.

ويرى موقع «ذا افريقيا دوت كوم» ان البعثات التجارية التى أطلقتها مصر إلى وسط وغرب إفريقيا تهدف إلى استكشاف فرص التجارة والاستثمار المتاحة فى هذه الأسواق الواعدة وتعزيز التعاون مع مجتمعات الأعمال فى جميع أنحاء القارة وقد بدأت مصر بعثاتها بالتوجه الى السنغال والكاميرون وذلك بالتنسيق والتعاون مع الدائرة التجارية المصرية (ECS) والتجارى وفا بنك وهو أحد أهم البنوك العاملة فى هذين البلدين. ويأتى هذا التوجه فى إطار حرص الحكومة المصرية على تقديم كافة أوجه الدعم والمساندة للدول الأفريقية وذلك بهدف رفع قدراتهم فى جميع المجالات المتعلقة بتحرير التجارة وتشجيع الاستثمار ومشاركة التجربة المصرية فى دعم القطاع الصناعى ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs).

وتعّد الطاقة المتجددة أحد أبرز النقاط المشتركة بين البلدين، فالسنغال موطن «لأكبر مزرعة للطاقة الشمسية فى غرب إفريقيا»، مع العديد من أنظمة الطاقة الشمسية الخاصة المثبتة فى المنازل ، وتعتمد السنغال بشكل كبير على واردات النفط للحصول على الوقود، ومع إرتفاع أسعار النفط تحولت مشاريع الطاقة المتجددة لمركز جذب للمستثمرين، مما يمنح البلاد المزيد من الفرص لزيادة الطاقة المستدامة، بما فى ذلك الطاقة المائية وطاقة الرياح والغاز الطبيعى والغاز الطبيعى البحري.. من هنا يرى المراقبون أن المجال مهيأ تماما لدخول الشركات المصرية فى العديد من المشروعات التنموية ومشروعات المقاولات والطاقة داخل السنغال، وهو ما يعنى توسيع آفاق التعاون الاقتصادى بين البلدين.

قيمة الصادرات والواردات بين مصر والسنغال خلال ١٠ أشهر[2]:-

أظهرت بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أن قيمة الصادرات المصرية للسنغال ٥٩.٣ مليون دولار خلال الـ ١٠ أشهر الأولى من عام ٢٠٢١ مقابل ٦٠.٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٠ بنسبة انخفاض قدرها ٢.٢%، بينما أرتفعت قيمة الواردات المصرية من السنغال لتصل إلى ١.٨ مليون دولار خلال الـ١٠ أشهر الأولى من عام ٢٠٢١ مقابل ١.٦ مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٠ بنسبة ارتفاع قدرها ١٠.٦%، وبلغت قيمة التبادل التجارى بين مصر والسنغال ٦١.٢ مليون دولار خلال الـ ١٠ أشهر الأولى من عام ٢٠٢١ مقابل ٦٢.٣ مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٠ بنسبة انخفاض قدرها ١.٨.%.

[1] جريدة أخبار اليوم بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٩

[2] جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٢٢/١/٣٠

جامعة «سنجور».. رمز سنغالى فى قلب الإسكندرية[٣]:-

تعد جامعة سنجور «للتنمية الإفريقية التى أنشئت بمدينة الإسكندرية فى مايو ١٩٨٩، أحد أهم معالم التقارب المصرى السنغالى. فالجامعة التى تهدف لخدمة قضايا التنمية فى قارة أفريقيا سميت بهذا الاسم نسبة إلى الأديب والرئيس السنغالى الأسبق ليوبولد سنجور، (أول رئيس للسنغال بعد الإستقلال) ويجرى العمل حالياً على إنشاء المقر الرئيسى الدائم لها بمدينة برج العرب الجديدة.

وتعود فكرة إنشاء الجامعة لأوائل السبعينيات عندما قررت المنظمة الدولية للفرانكوفونية عمل دراسة أولية لإنشاء رابطة الجامعات الفرنسية، وكان الهدف من إنشاء الرابطة هو أن تصبح نواة لإنشاء جامعة مستقلة تهدف إلى تطوير العلوم، حوار الثقافات، وحماية القيم الأفريقية ، ولكن تأجل المشروع حتى مايو ١٩٨٩ حين عُقد مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات البلدان الناطقة بالفرنسية فى مدينة داكار (عاصمة السنغال)، وتم خلاله عرض مشروع إنشاء الجامعة الفرنكوفونية للتنمية الأفريقية واعتمد المشروع فى نهاية المؤتمر، وتم الاتفاق على تسمية الجامعة باسم «الجامعة الدولية الناطقة بالفرنسية للتنمية الإفريقية» ثم تحول الاسم إلى «جامعة سنجور» نسبة إلى الرمز السنغالي الكبير. كما تم الاتفاق على أن يكون المقر الرئيسى للجامعة فى مصر، بعد ذلك تم توقيع اتفاقية إنشاء الجامعة بين المنظمة الدولية للناطقين بالفرنسية والحكومة المصرية، واختيار مدينة الإسكندرية مقراً لها، فى أكتوبر ١٩٩٠ تم افتتاح الجامعة بشكل رسمي، وتم تعيين ألبرت لوردى رئيساً لها، وبدأت الدراسة فى قسمين فقط هما الإدارة، والصحة، ثم افتتح قسم البيئة سنة ١٩٩١، ثم قسم الثقافة سنة ١٩٩٣، وإدارة المخاطر العالمية والأزمات سنة ٢٠٠٠، وكانت الجامعة تستقبل منذ إنشائها ٥٠ طالبا فقط سنوياً، وذلك حتى سنة ٢٠٠٣ عندما ارتفع عدد الطلاب الذين تستقبلهم الجامعة إلى ١٠٠ طالب، ثم إلى ١٥٠ طالبا سنة ٢٠٠٩، ثم ٢٠٠ طالب سنوياً سنة ٢٠١٣ .

دور الأزهر الشريف فى توثيق العلاقات المصرية السنغالية[٤]:-

حالة من الترابط الثقافى أضافت مزيدا من العمق والقوة فى العلاقات بين مصر ودولة السنغال منذ سنوات، فالسنغال والتى تعد واحدة من الدول الأفريقية التى تتمتع بمستوى تعليمى مرتفع، هى من أكثردول أفريقيا ارتباطا بمصر من الناحية التعليمية والثقافية ، ويرجع الفضل فى ذلك إلى الأزهر الشريف الذى لعب دورا محوريا فى توثيق العلاقات المصرية السنغالية، من حيث نشر الدين الإسلامى الحنيف الوسطي، إضافة إلى تعزيز الإنتشار المصرى بالسنغال، كما تعد السنغال ثانى أكبر دولة لديها طلاب يدرسون بالأزهر الشريف، بعد السودان فى أفريقيا، حيث يصل عددهم إلى نحو ٦٠٠ طالب سنغالى منهم نحو ٣٠% يحصلون على منح دراسية، وتعتبر مصر الدولة الأولى فى إعطاء المنح الدراسية للسنغاليين على مستوى الدول العربية كما يعد الأزهر ثانى جامعة بعد جامعة داكار السنغالية يتخرج فيها الطلاب السنغاليون سنويا.

الإرهاب وكورونا والاقتصاد..أهم أولويات الرئاسة السنغالية للإتحاد الإفريقى [٥]:-

إن صعود السنغال الإقليمى والقارى يأتى فى وقت حرج بالنسبة للقارة ككل، حيث أصبحت العاصمة داكار ساحة مختارة لمناقشة قضايا القارة مع الشركاء الدوليين.

---

[٣] جريدة أخبار اليوم بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٩

[٤] جريدة الأخبار الموافق ٢٠٢٢/١/٢٩

[٥] جريدة اخبار اليوم بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٩

وعن التحديات التى تواجه الرئاسة السنغالية للاتحاد الأفريقى فإن القارة تواجه أزمات متداخلة بسبب جائحة كورونا والاضطراب الاقتصادى ، وتغير المناخ ، والانهيارات السياسية ، وهو ما يعنى أن قيادة السنغال للاتحاد الأفريقى خلال العام الحالى ستكون محورية بالنسبة لجهود القارة الرامية إلى العودة إلى طريق الديمقراطية والتنمية وستكون الدورة المقبلة هى الدورة الرابعة التى تتولى فيها السنغال رئاسة الاتحاد الأفريقي، حيث كانت المرة الأولى فى عهد الرئيس ليوبولد سيدار سنجور عام ١٩٨٠ ثم الرئيس عبده ضيوف عامى ١٩٨٥ و١٩٩٢ وأخيرا يأتى دور الرئيس الحالى ماكى سال إعتبارا من فبراير ٢٠٢٢.

فإن قائمة أولويات الرئاسة السنغالية للاتحاد الأفريقى تشمل إدارة ملف الحكومات الانتقالية فى كل من غينيا وتشاد ومالى والتى تمثل أزمة بالنسبة للاتحاد الأفريقى الذى يعلق عضوية هذه الدول حتى يتم تشكيل حكومات مدينة .أما الأولوية الثانية فتتمثل فى التعامل مع ملف الأمن الإقليمى وتصاعد خطر الجماعات الإرهابية المسلحة خاصة فى دول الجوار السنغالى مثل مالى وتشاد.

و أن سال سيسعى إلى حشد الدعم الدولى والإقليمى لجهود احتواء هذا الخطر المتزايد، خاصة وأن الرئيس السنغالى دعا مرارا وتكرارا إلى زيادة التفويض الممنوح لقوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بمواجهة خطر الجماعات الإرهابية فى أفريقيا .

وإلى جانب القضايا الأمنية، **تأتى قضية جائحة كورونا** وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية فى أفريقيا على رأس أولويات الرئاسة السنغالية للاتحاد الأفريقي. ويعتبر نقص اللقاحات المضادة لفيروس كورونا المستجد أهم المشكلات التى تواجهها القارة حاليا خاصة وأن نسبة من حصل على التطعيم الكامل من سكان أفريقيا لا تزيد على ١٠% ،حيث تحصل القارة على ١% فقط من احتياجاتها من اللقاحات وتعتمد بشدة على تبرعات الدول الغنية التى تحتفظ بالجزء الأكبر من إمدادات اللقاحات.

الرئيس السنغالى ماكى سال فى حوار شامل مع جريدة الأهرام [٦]:-

تتميز العلاقات المصرية ـ السنغالية بمستوى رفيع، ما هى أبرز آليات تعزيزها فى المستقبل؟

نحن بالفعل نفخر بما نملكه من علاقات سياسية ممتازة، وعلاقات دبلوماسية جيدة جدًا مع مصر، ولكن على المستوى التجارى ما زالت العلاقات بحاجة إلى تعزيز أكبر، بل يمكننى القول إنها ضعيفة جدًا، فحجم التبادل التجارى بين بلدينا، لا يزال للأسف ضعيفًا بالمقارنة مع ما نتطلع إليه، وقد اقترحنا أن تجتمع اللجنة الثنائية المشتركة المصرية ــ السنغالية، التى لم تجد أى فرصة لعقد اجتماع منذ قرابة عشرين عاما، فلم تصدر عنها أى بروتوكولات تعاون، أو مذكرات أو أى اتفاقيات من شأنها أن تسهل الأمور، وتفتح الطريق أمام الفاعلين الاقتصاديين فى البلدين.

وقد وقعنا خلال زيارتنا لمصر، بعض الاتفاقيات، واتفقنا على أن تجتمع اللجنة الثنائية المشتركة، ووجهنا دعوة للقطاع الخاص فى البلدين إلى التقارب، خاصة أن مصر بلد إفريقى صناعى لديه إمكانية الاهتمام أكثر بالسوق فى السنغال، بل وأبعد من ذلك، أن يهتم بالسوق فى إفريقيا عمومًا، لأنه يجب علينا ألا ننسى أن لدينا المنطقة القارية للتبادل الحر فى إفريقيا، وما تمثله من فرص اقتصادية كبيرة وواعدة، ونحن فى السنغال من جانبنا سنبحث عما يمكننا أن نقدمه من منتجات للسوق فى مصر، حتى الآن لدينا منتجات الصيد البحري، ولكن باستطاعتنا تنويع ذلك، فلدينا الكثير من المنتجات، ولعل من أبرز هذه المنتجات الفول السودانى والزيوت المستخلصة منه، وغير ذلك من المنتجات الزراعية، وبمثل هذا

[٦] جريدة الأهرام بتاريخ ٢/٢/ ٢٠٢٢

النوع من التبادل والنقاش، يمكننا أن ننوع ونعزز علاقاتنا الاقتصادية وتبادلنا التجاري، ولكن أيضًا يجب ألا نغفل التعاون فى مجال الاستثمار، الذى يعد مجالا واعدًا بالتعاون المثمر للبلدين، لأن السنغال تعمل على برنامج استثمارى لتشييد مائة ألف وحدة سكنية، ومصر لديها الكثير من شركات التشييد والعمران، التى تملك الخبرة والكفاءة والتجربة، وبالتالى عبر مثل هذا النوع من القنوات يمكننا تعزيز التعاون بين البلدين فى مجال الاستثمار.

كيف ترون مستوى العلاقات بين العالم العربى وإفريقيا، وما هى خطتكم لدعمها؟

إفريقيا والعالم العربى يتقاسمون الكثير من القيم المشتركة، كما أننا نتقاسم الجغرافيا، حيث إن جزءا كبيرا من العالم العربى موجود فى إفريقيا، خاصة دول المغرب العربي؛ المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا، بالإضافة إلى مصر والسودان ودول أخرى عديدة، وهذا مهم جدًا لأن هذه الدول عربية وإفريقية فى الوقت نفسه، وتشكل جسر تواصل بين العالم العربى وإفريقيا، وخلال مباحثاتى مع الرئيس السيسى، ناقشنا ضرورة تعزيز هذه العلاقات التى تربط العالم العربى وإفريقيا، خاصة فى المجالات التجارية وفى الاستثمار.

إفريقيا اليوم هى الوجهة المفضلة لجميع القارات، وتعد نقطة يلتقى فيها الجميع، فتجذب المستثمرين والباحثين عن فرص واعدة، سواء من آسيا أو أمريكا أو أوروبا، فالجميع يريدون التوجه نحو إفريقيا من أجل الاستثمار فيها، لأن إفريقيا تعد سوقا كبيرا ومهما، ونحن نمثل جيلا إفريقيا لا يمد يده من أجل الحصول على المساعدات أو المعونات، نحن جيل لديه عقلية وطريقة تفكير مختلفة، لأن ما نريده هو شراكات مبنية على الربح المشترك، نريد شراكة رابح – رابح، تطرح فيها الفرص على الطاولة ويتم تقاسم الأرباح بين جميع الشركاء.

يهمنا التعرف على رؤيتكم للظروف المحيطة بتوليكم المسئولية فى رئاسة الاتحاد الإفريقي؟

فى البداية أتقدم بالشكر الجزيل إلى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، على دعوته الكريمة لى لزيارة مصر، وهى زيارة صداقة وعمل ذات طابع رسمي، وهى أيضًا فرصة للتشاور وتبادل الآراء حول أكبر التحديات التى تواجه القارة الإفريقية، وفرصة أيضًا لمناقشة سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين مصروالسنغال التى سوف تتولى رئاسة الاتحاد الإفريقى خلال أيام، فى ظروف خاصة جدًا، حيث تشكل القارة الإفريقية لوحة مليئة بالمصاعب والتحديات، ولكننا نتمسك دومًا بالأمل والتفاؤل، ولعل التحديات الأمنية هى التى تقفز نحو الواجهة، والحرب على الإرهاب، ولكن بكل تأكيد تداعيات جائحة كوفيد – ١٩ على الوضع الاقتصادى فى القارة، والتى خلفت وضعيات صعبة، ولكن كما تعرفون فإن القارة الإفريقية تمتاز بقدر كبير من المرونة، وسبق أن تجاوزت الكثير من الأزمات.

يعد ملف الإرهاب والتنظيمات المسلحة واحدا من أهم الملفات التى تؤثر بقوة على أمن واستقرار إفريقيا، كيف تتعامل السنغال معه فى أثناء رئاستها الاتحاد الإفريقى؟

يجب أن نعترف بأن القارة الإفريقية تشهد العديد من البؤر الإرهابية، وهو ما يصعب ويعقد الحرب ضد هذه الجماعات، خصوصا أن هذه البؤر تنتشر فى مختلف مناطق القارة؛ خصوصا فى منطقة الساحل حيث تتصاعد أزمة عميقة جدًا، وقد ورثت الكثير من التعقيدات لكن الأزمة التى تشهدها منطقة الساحل الإفريقي، تصاحبها أزمة أخرى من عدم الاستقرار، بعد سلسلة من الانقلابات العسكرية فى ثلاثة بلدان، وقعت جميعها فى حيز زمنى بالكاد يزيد على العام، وهو ما يزيد من تعقيد التحديات الماثلة أمام تحقيق الاستقرار فى هذه البلدان، كما يصعب مهمة البحث عن أفضل طريقة لتحقيق التنمية، خصوصا أن مشكلة الإرهاب تجاوزت منطقة الساحل، فلدينا الآن ما يحدث فى حوض بحيرة تشاد، حيث هناك تهديد

لأمن واستقرار عدة دول؛ مثل نيجيريا وتشاد والكاميرون، وفى بعض الأحيان توسع هذه الجماعة من نشاطها ليصل إلى أراضى النيجر، وفى الشرق لدينا الصومال، حيث يبرز خطر جماعة الشباب التى تهدد كل منطقة القرن الإفريقي، وإلى الأسفل من الصومال نحو الجنوب، لدينا موزمبيق حيث يتصاعد خطر داعش.

وفى المقابل لدينا العديد من الأزمات الداخلية، على سبيل المثال الأزمة فى جمهورية إفريقيا الوسطى المستمرة منذ عدة سنوات، وكل هذه التحديات الأمنية ستشغلنا، وستأخذ الحيز الأكبر من الجهود التى سنبذلها خلال رئاستنا الاتحاد الإفريقي.

تصدرت تطورات ملف أزمة سد النهضة مباحثاتكم مع الرئيس السيسى، كيف تنظر السنغال إلى هذا الملف فى ضوء التطورات الأخيرة للمفاوضات؟

أعرب رئيس السنغال عن موقفه تجاه أزمة سد النهضة ، أن السنغال تعتقد ان لديها خبرة فى هذا المجال، خاصة تجربتها مع الدول المحاذية لنهر السنغال، فلديها هيئتان إقليميتان فى هذا الإطار، الأولى خاصة باستثمار وتسيير نهر السنغال، والأخرى خاصة باستثمار وتسيير نهر جامبيا، وقد مرت الآن نحو أربعة عقود على تأسيس منظمة استثمار نهر السنغال، وهى منظمة إقليمية عريقة تضم موريتانيا ومالى والسنغال

وغينيا، والبلدان الأربعة تتقاسم مياه النهر عبر هيئات المنظمة، التى تضمن التعاون والتسيير بطريقة مثالية، وذلك من خلال لجان دائمة ومختصة تحدد قواعد استخدام المياه، ونحن مستعدون بل ومتحمسون لأن نتقاسم تجاربنا فى منظمة استثمار نهر السنغال، ومنظمة استثمار نهر غامبيا، مع أصدقائنا المصريين، وكذلك مع أصدقائنا فى السودان وإثيوبيا، و نعتقد أن الحل يمكن الوصول إليه عبر الحوار، لذا فإنه يتعين على مصر والسودان وإثيوبيا أن يستمروا فى الحوار، من أجل التوصل إلى اتفاق للتقاسم، يكون شفافا وعادلا مع الجميع، ونحن سوف نعقد فى شهر مارس المقبل، وتحديدا يوم ٢٢ مارس " المنتدى العالمى للمياه " الذى سيستمر لأسبوع، وسوف يكون المنتدى فرصة مثالية لتقاسم التجارب الإيجابية الموجودة عبر العالم فى مجال تسيير المياه، وقد طلبتُ من الرئيس السيسى أن يرسل وفدًا للمشاركة فى هذا المؤتمر.

إذن ما هى إستراتيجيتكم للتعامل مع كل هذه الأزمات؟

أفضل طريقة لمواجهة هذه التحديات والأزمات، تبدأ بعدم تجاهل التحديات الاقتصادية، لأنه لا بد من إعطاء الأمل بمستقبل أفضل للشباب الإفريقى وللشعوب الإفريقية، وهذا الأمل بمستقبل أفضل يجب أن يكون مصحوبا ببناء اقتصادات مرنة وصلبة فى الوقت نفسه، اقتصادات قادرة على إيجاد فرص العمل لمصلحة خريجى الجامعات أو القادمين من الريف، كما أنه لا بد لاقتصاديات الدول الإفريقية أن تكون قادرة على إيجاد قيمة مضافة، وبالتالى لديها القدرة على أن تصنع الثراء لمصلحة الإنسان الإفريقي.

ونحن سنكافح حتى تحصل إفريقيا من شركائها، على حصة من حقوق السحب الخاصة بقيمة ١٠٠ مليار دولار، ستمكننا من الحد الأدنى من الظروف المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي، ولكن أيضًا ستساعد فى إنتاج اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد ــ ١٩ داخل القارة الإفريقية، كما أنها ستساعد على الأخص فى التوصل إلى آلية تسمح لإفريقيا بالولوج إلى رأس المال فى أفضل وأحسن الظروف والحقيقة أن الوضع بشكل عام فى إفريقيا، تواجهه الكثير من التحديات، لكننا سنكافح معًا من أجل تخطيها.

هل تضع السنغال مثل هذه الملفات على أولوية اهتماماتها خلال رئاستها الاتحاد الإفريقي؟

بالتأكيد نحن نولى مثل هذه الملفات أهمية كبيرة، لكنى أعتقد أنه فيما يتعلق بهذه الملفات وغيرها، يمكننا تحقيق الكثير من التقدم على الطريق الإيجابي، وأنا أقدر كثيرًا الدعم الكبير الذى يقدمه فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي، بصفته الرئيس الأسبق للاتحاد الإفريقي، وهو يعرف جيدا خريطة الطريق التى يجب أن نسلكها لمواجهة مثل هذه الأزمات، ويدرك حجم التحديات الماثلة أمامنا جميعا، وأنا أراهن على مساهماته، كما أراهن على دعمه ومساندته لى خلال رئاستى الاتحاد الإفريقى.

تستعد مصر هذا العام لاستضافة مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، ماذا يمثل هذا المؤتمر بالنسبة لإفريقيا؟

إنه حدث مهم ويمثل فرصة تاريخية ، وأود أن أهنئ مصر على إستضافة هذا المؤتمر بمدينة شرم الشيخ، الذى يمثل لحظة تاريخية مهمة، ويتوجب على إفريقيا أن تتحدث فيها بصوت واحد، وخطاب موحد، لأنه من غير المقبول أن نبقى دائما فى موقع الذين يدفعون ثمن ما يحدثه الآخرون من تلوث، وهو تلوث ألحق الكثير من الضرر بقارتنا، فالجميع يعرف أن إفريقيا ليست قارة صناعية، لذا فإن الإحتباس الحرارى ليس خطأنا، وما تصدره القارة الإفريقية مجتمعة من غاز ثانى أكسيد الكربون لا يزيد على ٤٪، من إجمالى انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون التى تصدر عن دول العالم أجمع، ومن غير المقبول عدم الوقوف مع القارة الإفريقية لتحقيق تنميتها الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بولوج الشعوب الإفريقية إلى الكهرباء، هل تعلمون أن اليوم لدينا أكثر من ٦٠٠ مليون إنسان إفريقى لا يستفيدون من تغطية خدمة الكهرباء، لذا لا يمكن أبدًا الحكم على إفريقيا وإدانتها حين يتعلق الأمر بالاحتباس الحراري.

فى رأيكم ما هى أبرز الفرص المتاحة التى تنتظر المستثمرين العرب فى إفريقيا؟

يوجد فى إفريقيا فرص واعدة وكبيرة، على سبيل المثال توجد الكثير من فرص الاستثمار فى البنية التحتية وفى الخدمات والزراعة والطاقة والطب، وكل هذه القطاعات الحيوية والمهمة، بينما العالم العربى لديه رأس المال، وما يتوجب علينا هو أن نعمل على تحقيق هذا الالتقاء بين الفرص الواعدة فى إفريقيا ورأس المال العربي، من خلال استثمارات مضمونة، بالفعل يعد الاستقرار شرطا مهما لأى استثمار خاص، وهو ما نعمل على تحقيقه، ولكن هنالك بلدان إفريقية مستقرة، وحتى فى الدول التى توصف بأنها غير مستقرة، نجد أن الاستثمارات الخاصة غير مستهدفة، وبالتالى لم تتأثر بحالة عدم الاستقرار، لأن حالة عدم الاستقرار فى كثير من الأحيان تكون غير ملموسة على أرض الواقع، وإنما شيء محسوس فقط.

وأعتقد أننا يجب أن نبذل المزيد من الجهد لتعزيز العلاقات بين العالم العربى وإفريقيا، وآمل أن تنعقد هذه السنة القمة العربية ـ الإفريقية، وهى فرصة مناسبة لتعزيز هذا التعاون وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية، وتحسين مستوى الاستثمار .

كثيرا ما تتحدثون عن مشروعكم الكبير «السنغال الناهض» فما هى أبرز ملامحه؟

هو مشروع طموح يسعى لأن يدخل السنغال فى الطريق نحو التقدم والنهضة فى ٢٠٣٥، ويقوم على ركائز عدة من أهمها محاربة عدم المساواة والغبن الاجتماعي، من خلال إطلاق مشروعات لدعم ومساندة الطبقات الأكثر هشاشة وفقرا، ذلك هو جوهر المشروع، ومن أجل تحقيق هذه الغاية تم التركيز كثيرا فى المرحلة الأولى من مشروع «السنغال الناهض»، على المناطق الريفية التى توصف بأنها الأكثر عرضة للهشاشة، واستثمرنا الكثير من الموارد فى الزراعة، وبالفعل تم تحقيق نتائج طيبة، والحصيلة تشير إلى أن فى الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩، تمت بنجاح فى رفع مستوى إنتاج الأرز فى

البلاد بنسبة ٣٤٪، وزادت نسبة إنتاج القمح بنسبة ٥٤٪، أما الأرز فارتفع إنتاجه بنسبة ٧١٪، وهذه الأرقام التى تكشف حجم التقدم فى الجانب المتعلق بالزراعة، ولكن هناك ٢٧ مشروعا كبيرا، لامست مختلف جوانب الاقتصاد السنغالي.

والآن يتم التخطيط لتطوير بنيتنا التحتية، واللحاق بالثورة التقنية التى يشهدها العالم، من المؤكد أن إفريقيا غابت عن الثورة الصناعية التى عاشها العالم القرن الماضى وفى القرن الذى سبقه، ولكن اليوم لسنا مستعدين للتخلف عن الثورة التقنية، و فى السنغال نعمل على تشييد مدن ذكية، وإيجاد اقتصاد رقمى قادر على المنافسة، ويوجد بالفعل المواهب والكوادر البشرية القادرة على تحقيق ذلك، والإرادة السياسية، وما يتوجب سوى العمل وبسرعة.

مؤخرا أعلن السنغال سلسلة من الاكتشافات المهمة فى قطاع الغاز، إلى أى مدى يمكن أن تؤثر على الاقتصاد؟

هذه الاكتشافات مهمة جدا وواعدة، سواء تلك التى تقع فى حقل السلحفاة الكبير، على الحدود مع موريتانيا، أو اكتشافات أخرى فى المياه الإقليمية السنغالية، وبكل تأكيد سيكون هناك تأثير مهم على الاقتصاد السنغالي، إذ وفقنا فى تسييرها بأفضل طريقة ممكنة، وما نسعى له ليس فقط الدخول سوق الطاقة، وإنما أن نكون حاضرين فى عملية الانتقال التى يشهدها العالم نحو الطاقة النظيفة، ولكن أيضًا أن نضمن أحسن طريقة لاستغلال مواردنا دون أن نؤثر على البيئة فى بلدنا، ونحن فى نقاش دائم ومستمر، سواء على مستوى الحكومة أو المجتمع المدني، أو حتى فى ورشات المختصين، من أجل أن تكون هذه الموارد دفعة قوية للاقتصاد الوطني، فحتى الآن الكميات المكتشفة سيتم استغلالها طيلة ثلاثة عقود مقبلة، أى أن عائداتها ليست ملكا لنا وحدنا، أبناء هذا الجيل، إن الأجيال القادمة شريكة معنا فى هذه الموارد، وبالتالى يجب أن يكون تسييرها عقلانيا، وأن يتسم بالكثير من الصرامة فيما يتعلق بالبيئة، لأن ذلك حق للأجيال القادمة.